بإيرادات لـ«النقابة» لا تقل عن المليار سنوياً.. ولأول مرة خلال الأزمة مدير فرنسي لأحد فنادق العاصمة

خلال افتتاحه فندق «غولدن مزة» عرنوس لـ«الوطن»: المشاريع السياحية المتعثرة باهتمامنا وأطلقنا العديد منها

محمد راكان مصطفى- فادي بك الشريف

تحت رعاية الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، افتتح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس فندق غولدن مزة، أحد فنادق مجموعة فلامينغو، يوم أمس، وسط حضور رسمي وشعبي وفني رفيع، ليكون بذلك أول فندق خمس نجوم يفتتح في دمشق منذ ما يقارب ١٦ عاماً، وتعود ملكية الفندق إلى نقابة المعلمين بإيرادات تقدر بالحد الأدنى بالمليار، وبتكلفة استثمارية تقدر بـ٣٦ مليار ليرة سورية على نفقة الشركة (القطاع الخاص).

وقال رئيس مجلس الوزراء: بعد ١٢ سنة من الحصار والحرب يفتتح فنادق في سورية من سوية ٥ نجوم، ٨٠ بالمئة من أساس الفندق من منتجات سورية، ما يدل على أننا ورغم الحصار المفروض على البلد قادرون على أن نصنع أي تحفة فنية كهذا البناء وتجهيزاته بإمكانات ذاتية، معتبراً أن افتتاح الفندق متنفس لمدينة دمشق وضيوفها، منوهاً بأنه قريباً سيكون فندق سميراميس في الخدمة.

ورداً على سؤال «الوطن» حول الدعم الحكومي للمشاريع السياحية ومعالجة المتعثر منها قال عرنوس: الموضوع باهتمام الحكومة المباشر، وتم إطلاق العديد من المشاريع المتعثرة خلال الفترة السابقة، مضيفاً: بدنا بيد أي مستثمر وأي صاحب منشأة متعثرة ودعم أي خطوة يقوم بالمبادرة بها، وذلك في جميع المجالات وخاصة في المجال السياحي لأنه صورة عن الاستقرار وعودة الأمان إلى البلد، منوهاً بأن تدشين هذه المشاريع هو دليل على تعافي البلد، كما أنه يساعد في تأمين فرص عمل.

من جانبه بين وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» أن حصة النقابة من الإيرادات تعود لصندوق النقابة ما ينعكس على واقع المعلمين والنقابة في ظل هذه الظروف، وبسهم في إغناء صندوق النقابة ويساعدها بالعمل على مشاريع تنموية أخرى، ولاسيما أن المشروع أنجز خلال الحرب على سورية مضيفاً: رغم الصعوبات لم يتوقف إنجاز المشروع، كما أن الحكومة والمجلس الأعلى للاستثمار واللجنة الاقتصادي قدمت كل التسهيلات اللازمة لانطلاق المشروع.

وبين وزير السياحة أن المشروع الجديد يعتبر من المباني الحديثة التي تطبق فيها أحدث أنظمة الإدارة بالتشغيل والمباني الذكية وتوفير الطاقة، حيث تتصدى لإدارته شركة إدارة دولية بمدير عام فرنسي وذلك للمرة الأولى خلال الأزمة والحرب الإرهابية على سورية، ما يشير إلى مناخ الاستقرار والأمان وعودة قوة قطاع السياحة الذي يتعافى رغم كل الظروف الصعبة المحيطة التي تمر بها البلاد.

وأكد مرتيني أن المشروع يؤمّن ٢٠٠ فرصة عمل، ويتضمن أكثر من ٢٠٠ سرير فندقي وعدداً من المطاعم، منوهاً بأن الوزارة نجحت بالتنسيق مع نقابة المعلمين بإبرام التوازن العقدي وزيادة خطة النقابة وتحديد نسبة من الإيرادات.

وقال وزير السياحة: مطلع العام القادم سيتم الافتتاح التجريبي لفندق سميراميس، مؤكداً أن الفندق قيد الترميم حالياً وتعود ملكيته لمؤسسة الخط الحديدي الحجازي، بإيرادات سنوية تصل إلى المليار ليرة، علماً أن المستثمر الشركة نفسها التي استثمرت فندق نقابة المعلمين، وبذات آلية الاستثمار.

وأضاف وزير السياحة: أن أعمال الفنادق تحدد وفق أنظمتها الخاصة لكن ملزمة بتصديقها من الوزارة، ولاسيما أنها شركة إدارة دولية.

ولفت الوزير مرتيني إلى وجود ثقة بالقطاع السياحي وازدياد بحجم الاستثمارات، مبيناً وضع حجر الأساس لعدد من الاستثمارات والمشاريع، علماً أنه سيتم الأحد القادم تزامناً مع ملتقى الاستثمار السياحي بدمشق، وضع حجر الأساس لمشروع (الحجاز) إضافة إلى وضع حجر الأساس لمشروع كراج الحجز القديم قرب الفورسيزون، وهي عبارة عن منشآت من الفئة الدولية برأسمال يفوق الـ١٠٠ مليار ليرة سورية، وتحقق فرصة عمل جيدة تقدر بالآلاف.

وزير السياحة لـ«الوطن»: يؤمّن ٢٠٠ فرصة عمل ويضم أكثر من ٢٠٠ سرير فندقي وعدداً من المطاعم

محافظ دمشق لـ«الوطن»: دليل تعافي القطاع السياحي والاقتصاد الوطني

نقيب المعلمين لـ«الوطن»: عائداته تعود لصندوق التكافل الذي يخدم ٤٥٠ ألف معلم

وهي فرص عمل أثناء التنفيذ، وبعد الافتتاح من اليد العاملة في القطاع السياحي.

ونوه مرتيني بأهمية المشاريع التي تم افتتاحها ويصار إلى افتتاحها، ولاسيما مع افتتاح فندق مدينة الشباب، وإجراء ترميم وإعادة تأهيل لمشروع الحجاز (سميراميس)، تزامناً مع افتتاح مشروع «غولدن مزة» العائد لنقابة المعلمين، والعمل على ترميم مشروع خان سليمان باشا في دمشق القديمة ليكون مشروعاً سياحياً مهماً كفندق تراثي، إضافة إلى تجهيز فندق الياسمين على أوتستراد المزة لافتتاحه ودخوله الخدمة خلال السنوات القادمة.

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» اعتبر محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أن افتتاح الفندق هو دليل على تعافي القطاع السياحي والذي يشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد الوطني، كما أنه يأتي ضمن مشروع إعادة الإعمار لسورية وبناء ما دمره الإرهاب.

وأكد كريشاتي أن افتتاح الفندق يمثل قيمة مضافة خاصة مع زيادة عدد الأسرة الفندقية بدمشق، كما أنه يعتبر رافداً مهماً في تشغيل الأيدي العاملة، ورفد خزينة الدولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين نقيب المعلمين في سورية وحيد زعل أن الإيرادات تعود لصندوق التكافل لمصلحة النقابة الذي قدم خدمات صحية للمعلمين والمتقاعدين بحدود ٤٥٠ ألف معلم، وبالتالي هناك أهمية كبيرة لافتتاح الفندق لتقديم الخدمات وإمكانية القيام بمشاريع تعود بالنفع عن النقابة والمعلمين.

وقال زعل: تختلف نقابة المعلمين عن بقية النقابات بأنها تخدم المعلم وعائلته، وبالتالي تعتبر الشريحة كبيرة، منوهاً بأنه تم تعديل مستوى الفندق لتصبح ٥ نجوم، إضافة إلى التوسع بعدد الغرف.

وفي الغضون نوه نائب رئيس شركة فلامينغو هوسبيتاليتي ماتجمنت لشؤون العمليات بول دياب بأن افتتاح غولدن مزة أول فنادق فلامينغو في سورية، في قلب العاصمة دمشق، ستتبعه فنادق أخرى في دمشق وغيرها من المدن السورية.

بدوره أعرب المدير العام للفندق باتريك برودوم عن تفاؤله بأن الفندق سوف يسهم في دعم قطاع السياحة وقطاع الأعمال في سورية من خلال رفد سوق الضيافة بالمزيد من الأسرّة الفندقية الفخمة، كما يسهم في الترويج لسورية عالمياً لكونه فندقاً من خمس نجوم بإدارة عالمية، وهذا أيضاً سيشجع العديد من الشركات العالمية على الاستثمار في سورية.

---

١٥٦ ألف سائق جديد هذا العام

سلمان لـ«الوطن»: مدارس تعليم القيادة تطلب زيادة رسومها

٨٩ مدرسة خاصة عاملة حالياً وثلاث مدارس قدمت طلبات ترخيص

محمد منار حميجو

كشف مدير إجازات السوق في وزارة النقل معد سلمان أنه تم تقديم دراسة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبعد الاجتماع معها الأسبوع الماضي تضمنت تعديل رسم التسجيل في مدارس تعليم القيادة الخاصة من دون أن يذكر قيمة الرسم الجديد، موضحاً أن المدارس طلبت رفع الرسم الخاص بالتسجيل بها معتبرة أن الرسم الحالي وهو ٣٠ ألف ليرة غير كاف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سلمان أنه تم وضع الدراسة بناء على الكلف الحقيقية وخصوصاً ما يتعلق بالدروس العملية في المدارس الخاصة، مشيراً إلى أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك هو المعني في إصدار الرسوم الجديدة، ومهمة وزارة النقل هي تقديم الكلف الحقيقة من دون أن يذكر الوقت التي من الممكن أن تصدر فيه الرسوم الجديدة باعتبار أن هذا الأمر منوط بوزارة التجارة الداخلية.

وفيما يتعلق بموضوع إصدار إجازات السوق أكد سلمان أنه تم لحظ أن هناك أشخاصاً يستغلون مواطنين في الحصول على إجازات السوق ويتقاضون منهم مبالغ مالية معينة قد تكون أكثر من رسم إجازة السوق ذاتها، لافتاً إلى أنه تم التعميم والتأكيد على الإجراءات المتبعة للحصول على إجازة السوق من دون أي وسيط وبالرسم المحدد.

وأصدرت مديرية إجازات السوق أمس توضيحاً حول التعليمات المتبعة في الحصول على إجازة السوق فدعت الراغبين في الحصول عليها التوجه ومن دون وسيط إلى أقرب مدرسة تعليم قيادة والتسجيل بشكل مباشر في المدرسة وبالرسم المحدد فقط، ناصحة الراغبين في ذلك باتباع الدورة التدريبية للحصول على المعلومات النظرية من إشارات مرورية وميكانيك وسلامة مرورية والتدرب على القيادة بشكل عملي.

وأوضح سلمان أنه تم التشدد على موضوع التدريب في مدارس تعليم القيادة الخاصة وضرورة حضور المواطن فيها لتلقي الدروس العملية والنظرية في المدرسة، مشيراً إلى أن هناك مندوبين ومهندسين تابعين للمديرية يقومون بجولات على هذه المدارس.

وأكد أن أي مواطن يذهب إلى أي مدرسة لتعلم القيادة يستطيع أن يسجل وبالرسم المحدد ولذلك فإن المديرية أضاءت على هذه الإجراءات، كاشفاً أنه تم إصدار ١٥٥٩٢٣ إجازة سوق منذ بداية العام الحالي وحتى الآن.

ولفت سلمان إلى أنه حالياً نحن في المرحلة النهائية لوضع نظام تدريبي للمدربين والفاحصين، وذلك بتدريبهم على أسس ومحددات، مشيراً إلى أن هذا النظام التدريبي يأتي للتشديد والتأكيد على آلية التدريب، مشدداً على أن التشدد في إجراءات التدريب يعد أحد الأسباب للتخفيف من الحوادث.

وأعلن سلمان عن وجود ٨٩ مدرسة خاصة عاملة حالياً وأنه قبل الحرب على سورية كان عدد المدارس ١٨٢ مدرسة، مؤكداً أن هناك ثلاث مدارس حالياً قدمت طلبات تراخيص.

١٨ مليون ليرة سنوياً كُلفة إقامة المُسن في دور المسنين بلا أدوية

مديرة السياسات الاجتماعية لـ«الوطن»: نعمل على تشريع لتنظيم عمل دور المسنين

الوطن

ارتفعت تكاليف إقامة الكبار بالسن في دور رعاية المسنين المرخصة إلى ما لا يقل عن ١٨ مليون ليرة سورية في السنة لكل مقيم لا تشمل الأدوية وتغطية تكاليف العمليات الجراحية، الأمر الذي جعل من إقامة المُسن في دور رعاية متخصصة أمراً بغاية الصعوبة.

ومن خلال المتابعة تبيّن أن تكلفة الإقامة للمسن في دور للرعاية في الشهر الواحد ارتفعت من ٢٥٠ ألف ليرة إلى ٩٠٠ ألف ليرة للغرف العادية وإلى مليون ونصف مليون ليرة للأجنحة السويت في حين اقتصرت الرعاية الطبية على بعض الإجراءات والفحوصات الطبية البسيطة، ومع غياب الشواغر يضطر المسن للانتظار عدة أشهر للحصول على غرفة له في الدار.

وفي تعليق على الأسباب التي تقف خلف الارتفاع الكبير لتكاليف إقامة المسنين، قالت «مديرة السياسات الاجتماعية» في «وزارة الشؤون والعمل» «عواطف حسن» لـ«الوطن»: إن «زيادة الأسعار أدت إلى رفع الرسوم على المتقدمين للإقامة ضمن الدور والمادية للمسن إضافة إلى نوعية الخدمة المقدمة، مشيرةً إلى أن الإقامة بالدار الحكومية مجانية».

ويُضاف إلى ارتفاع تكاليف الإقامة غياب بعض الخدمات الأساسية بشكل كُلّي أو جزئي مثل انقطاع الكهرباء عن الدار خلال فترة الليل وغياب وجود طبيب نفسي وقلة عدد الممرضين وموظفي الرعاية المؤهلين والمدربين مقارنةً مع أعداد كبار السن في الدور الأمر الذي رفع من نسبة تعرض بعض المسنين للإهمال وفي بعض الحالات للتعنيف.

في هذا المضمار تقول «حسن»: إنه «من الضروري معالجة الإقصاء والعنف والتمييز المتعدد الجوانب الممارس بحق كبار السن، ومن المهم أيضاً التوقف عن معاملتهم كمجموعة ضعيفة لا بل الاعتراف بهم كعنصر فاعل في التنمية المجتمعية من أجل تحقيق نتائج إنمائية شاملة ومستدامة».

وأكدت «حسن» ضرورة أن «تقوم الدار باختيار العاملين لديها على مستوى كبير من الخبرة والمعرفة بكيفية التعامل مع هذه الشريحة، وفي حال تعرض أي نزيل لسوء معاملة تقوم إدارة الدار بالتحقيق بالموضوع وفرض العقوبة المناسبة».

وبالنسبة للحلول التي تعمل الوزارة على استصدارها فيما يتعلق ببيئة رعاية كبار السن ضمن دور الرعاية المتخصصة، أوضحت «مديرة السياسات الاجتماعية» أن «وزارة الشؤون والعمل تعمل بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الشريكة المعنية بهذا الموضوع من أجل إصدار الصك التشريعي اللازم لرعاية هذه الشريحة والناظم لدور رعاية المسنين».

مضيفة: الصك التشريعي الذي يتم العمل عليه بموجب القرار ٦٧١ ينطوي أيضاً على حماية وتمكين فئة المسنين وفق منهج يركز على الرعاية النفسية والمشاركة الاجتماعية ومؤسسات دور الرعاية، وحماية كبار السن من الإساءة والتعنيف والإبلاغ من خلال خط ساخن لحمايتهم، ووضع معايير وشروط ترخيص ميسرة لتأسيس دور رعاية خاصة وأهلية، ووضع أحكام لمعايير ومؤهلات عمل جليس المسن.

وأشارت «حسن» إلى أنه «يتم حالياً العمل بالتعاون والتنسيق مع (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان) كل الجهات الشريكة الأخرى التي تعكس التزام الدولة ببناء بيئة داعمة لكبار السن تحترم خصوصيتهم واحتياجاتهم، ولاسيما أن كبار السن عانوا الكثير جراء الأزمات التي عصفت بسورية خلال الأعوام الماضية بما فيها جائحة كوفيد١٩ حيث فقد الكثير منهم منازلهم والسند العائلي وموارد الرزق والممتلكات والمدخرات وأصبح الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الطبية أصعب».

وتتوزع دور رعاية المسنين التي مازالت تقدم خدماتها حتى بعد سنوات من الحرب والحصار في مختلف المحافظات السورية ويبلغ عددها ٢٠ دار رعاية مرخصة واثنتان حكوميتان هما «دار الكرامة» بدمشق و«دار مبرة الأوقاف» في حلب تتم إدارتها بالتعاون مع المجتمع الأهلي وتعتمد بشكل أساسي على التبرعات.

وتُقدر الدراسات بأن نسبة كبار السن ممن تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً أكثر من ٦ بالمئة من عدد سكان سورية ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى ١٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٥ حسب تصريحات سابقة لـ«الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان» في سورية.

الأسعار بحماة ترتفع مجدداً والتجار يحملون المسؤولية للربط الإلكتروني!

مدير المالية بحماة: الحديث عن فرض ضريبة غير صحيح.. ومدير التموين: الفاتورة الالكترونية لا تغني عن الورقية

حماة- محمد أحمد خبازي

ذكر مواطنون التقتهم «الوطن» في أسواق حماة، أن أسعار العديد من المواد الغذائية وغير الغذائية ارتفعت بشكل كبير! وأوضح بعضهم أن الارتفاع طال معظم المواد، بدءاً من البسكويت وصولاً إلى الأدوات الصحية التي ارتفعت بنسبة ٩٠ بالمئة!

ولفتوا إلى أن باعة المفرق يتنصلون من مسؤولية الارتفاعات السعرية المستجدة، ويلصقونها بتجار الجملة الكبار!

ومن جانبهم بيّن عدد من الباعة لـ«الوطن»، أن التجار الكبار فرضوا عليهم مؤخراً أسعاراً جديدة، لكل المواد التي يستجرونها من مخازنهم أو مستودعاتهم، بحجة أن وزارة المالية زادت عليهم الضرائب، وأوضحوا أنهم يبيعون كما يشترون، مع هوامش ربح نظامية.

ولفت بعضهم أنهم لا يجرؤون على البيع بسعر زائد لسببين، أولهما أن ذلك يعني كساداً لموادهم فالمواطنون بالكاد يستطيعون الشراء بالأسعار الراهنة، وثانيهما أن حركة دوريات الرقابة التموينية بالأسواق كثيفة، والمخالفة وفق القانون ٨ شديدة.

وأما التجار الكبار فالعديد منهم رفض الإدلاء بأي كلمة حول الأسعار الطارئة، وبعضهم كشف أن عناصر من المالية، طلبوا منهم البيع بالجملة وفق نظام مالي الكتروني حديث مرتبط بوزارة المالية، وأنه سيتم اقتطاع ما نسبته ٩ بالمئة عن كل مادة من كل فاتورة، وهو ما اعتبروه إجحافاً بحقهم وظلماً لهم.

وأوضحوا أن العناصر أو الدوريات أعطت فرصة لمن لا يملك أجهزة حواسيب وماسحات ضوئية، لشرائها، والبيع وفق نظام المحاسبة والفوترة الالكترونية المربوطة مع وزارة المالية، تحت طائلة المساءلة والمحاسبة.

ولفتوا إلى أن بعضهم التزم بالتوجيهات الجديدة، والآخرون سيلتزمون قريباً راغبين أو مرغمين.

وذكروا أن الضريبة يتحملها المستهلك بالتأكيد، فهم يحملونها على كل مادة أو سلعة.

وبيّن عدد من باعة الأدوات الصحية أيضاً، أن المفسلة مع عامودها التي كان سعرها ١٥٠ ألف ليرة، صارت اليوم بنحو ٢٩٠ ألف ليرة، وطقم الحمام الذي كان سعره نحو ٣٢٥ ألف ليرة صار بأكثر من ٥٧٥ ألف ليرة!

ومن جانبه بين مدير المالية بحماة مجاهد دنكي لـ«الوطن»، أنه تم التعميم على المنشآت السياحية والتجار بضرورة الربط الالكتروني للفواتير مع الوزارة.

وأوضح أن الوزارة لا تفرض على أحد شراء حاسوب أو غيره، وإنما تلزمهم بنظام محاسبي من أصل ٤٠ نظاماً، وذلك حتى تكون الفواتير المتداولة تحمل الرمز الالكتروني، بهدف معرفة نقاط البيع التي يتعامل معها التاجر.

ولفت إلى أن الضرائب تستوفى حسب المبيعات والميزانية الختامية للتاجر التي يقدمها للمالية.

وأما الحديث عن فرض ضريبة ٩ أو ١٠ بالمئة، يقول دنكي: فهو غير صحيح. وأضاف: كل ما يهمنا نحن كمالية أن يكون لدى التاجر برنامج محاسبي، ونحن لا ندقق على أسماء الباعة مطلقاً.

وأما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، فبيّن لـ«الوطن»، أن الفواتير الالكترونية لا تغني عن الورقية في عمل دوريات حماية المستهلك.

وأوضح أن الدوريات في الأسواق على مدار الساعة، وتراقب حركة البيع والشراء، وتخالف كل من يبيع بسعر زائد عن المحدد رسمياً. وقد نظمت منذ بداية هذا الشهر العديد من المخالفات بحق تجار جملة وباعة مفرق.

أسعار السلع تحلق بالحسكة.. ومدير التموين: بسبب العرض والطلب وارتفاع سعر القطع

الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخليف لـ«الوطن»، أن الصعود والارتفاع في الأسعار عن الأسعار المتعارف عليها خلال الفترة القريبة الماضية، يعود إلى حركتي العرض والطلب وارتفاع سعر القطع الأجنبي «غير المنضبط» في السوق المحلية ولاسيما السوداء منها؟ مبيناً أن أسعار اللحوم، يتراوح سعر الكلغ الواحد منها للحم الضأن بين الـ٢٢- ٢٥ ألف ليرة، وسعر الكلغ الواحد للفروج الحي من ٧٨٠٠ ليرة فما فوق، نتيجة لارتفاع أسعار المواد العلفية في مصادر إنتاجها، وسعر طبق البيض إلى ١٤ ألف ليرة، لافتاً إلى أن هذا ينطبق أيضاً على أسعار الخضراوات، التي وصل سعر كلغ الخيار فيها إلى ألفي ليرة وسعر كلغ البندورة بين ٢٠٠٠- ٢٢٠٠ ليرة وسعر كلغ البطاطا من ٢٣٠٠ ليرة فما فوق، بفعل قرب حلول انتهاء موسم زراعتها.

وبالنسبة لبقية المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى بيّن الخليف، أنها شهدت هي الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، ولاسيما مادة رب البندورة التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٥٠ بالمئة وكلغ الشاي الواحد إلى ٣٠ ألف ليرة وكلغ السكر الواحد إلى ٣٨٠٠ ألف ليرة، على الرغم من ضخ «السورية للتجارة» للمادة بالسعر المدعوم، باستثناء الزيوت النباتية التي لا تزال محافظة على أسعارها إلى الآن، مبيناً أن دوريات المراقبة التموينية لدى المديرية، نظمت ١٦ ضبطاً تموينياً ١٣ منها بالأفران، وهي تتعلق بالامتناع عن بيع مادة الخبز، وإنتاج خبز مخالف للمواصفات، وبيع المادة بسعر زائد، والثلاثة ضبوط الأخرى التي تم تنظيمها تتعلق بحقّ إحدى الفعاليات التجارية بخصوص عدم الإعلان عن الأسعار فيها، وتمت إحالتها جميعها إلى القضاء المختص بحسب الأصول القانونية المعمول بها.

وأشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إلى أن مخبز كوكب الآلي «الخاص» بريف الحسكة الشرقي، الذي تم افتتاحه مؤخراً، يخبز كمية ٥٢٠٠ كلغ من الدقيق يومياً ويغطي حاجة ١٦ قرية عبر ١٦ معتمداً، والذي تم إنجازه وبخط إنتاجي واحد خلال فترة زمنية قياسية خلال ٢٨ يوماً فقط، مؤكداً أن هناك طلباً زائداً من المواطن على مادة الخبز بمدينة الحسكة لعدم وجود إلا مخبز حكومي واحد «المساكن» وفرنين يتبعان للقطاع الخاص داخل مناطق سيطرة الدولة، والتي بدورها تقوم بتغطية حاجة المواطنين والمؤسسات الرسمية والحكومية من خلال ٤٠ معتمداً، ولذوي الشهداء والمصابين وجرحى الحرب عن طريق بطاقات اسمية لبيع مادة الخبز، وهذا ينطبق على مدينة القامشلي وريفها، التي يتم بيع المادة فيها عن طريق مخبز البعث الحكومي في المدينة للمؤسسات الرسمية والحكومية، والبيع للمواطنين بشكل مباشر عن طريق البطاقات الاسمية، وفي الريف القريب من المدينة يتم بيع المادة عن طريق مخبزي حامو والشهداء بقرية جرمز من خلال ١٠٠ معتمد للبيع، وفرنين آخرين يتبعان للقطاع الخاص إنما خارج سيطرة الدولة بريف الحسكة وفي بلدة الدرباسية لتغطية حاجة المواطن من المادة هناك.